Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Sup Issue 4 (2025) • P: 98 - 79
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The Impact of Auditor's Industrial Specialization on Detecting Financial Statements Fraud for Listed Firm in Saudi Stock Exchange

Mr. Tawfeeq Aide Jabal Alsulami*, Co-Prof. Mohamed Khamis Zaytoun
Accounting Department | Arab East Colleges | KSA

Received: 24/02/2025
Revised: 09/03/2025
Accepted: 19/03/2025
Published: 30/04/2025

* Corresponding author: t.alsulmi@gmail.com

Citation: Alsulami, T. A., & Zaytoun, M. KH. (2025). The Impact of Auditor's Industrial Specialization on Detecting Financial Statements Fraud for Listed Firm in Saudi Stock Exchange. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(4S), 79 – 98. https://doi.org/10.26389/AJSRP.E260225

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aims to examine the relationship between Auditor's Industrial Specialization and fraud detection in financial statements. The research utilizes a sample of non-financial companies listed on the Saudi Stock Exchange during the period from 2018 to 2023. The findings indicate that: (1) the industry-specialized auditor (measured by the number of clients) does not have an additional ability to detect fraud in the financial statements of companies listed in the Saudi Stock Exchange compared to non-industry-specialized auditors. 2) the industry-specialized auditor (measured by the size of revenues) has an additional ability to detect fraud in the financial statements of companies listed in the Saudi Stock Exchange compared to non-industry-specialized auditors. 3) The industry-specialized auditor (measured by the size of assets) has an additional ability to detect fraud in the financial statements of companies listed in the Saudi Stock Exchange compared to non-industry-specialized auditors. The study recommended that companies and audit committees should take into account the industry specialization of the auditor when selecting him to ensure the efficiency and quality of the audit process. It also recommended that audit firms should take into account fraud schemes in the financial statements when audit procedures planning, and when verifying the items of the financial statements, which is reflected in the quality of the professional services they provide, and thus the community's confidence in their role in achieving the efficiency of the capital market.

Keywords: Auditor's Industrial Specialization; Fraud of Financial Statements; Audit Quality.

أثر التخصص الصناعي للمراجع على اكتشاف الغشّ بالقوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية

أ. توفيق بن عائض السلمي*، الأستاذ المشارك / محمد خميس زيتون
قسم المحاسبة | كليات الشرق العربي | المملكة العربية السعودية

المستخلص: تستهدف هذه الدراسة اختبار العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع واكتشاف الغش بالقوائم المالية، باستخدام عينة من الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية عن الفترة من 2018م إلى 2023م. وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي: 1) إن المراجع المتخصص صناعيًا (المقاس بدلالة عدد العملاء) ليس لديه قدرة إضافية على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنةً بالمراجعين غير المتخصصين صناعيًا. و2) إن المراجع المتخصص صناعيًا (المقاس بدلالة حجم الإيرادات) لديه قدرة إضافية على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنةً بالمراجعين غير المتخصصين صناعيًا. و3) إن المراجع المتخصص صناعيًا (المقاس بدلالة حجم الأصول) لديه قدرة إضافية على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنةً بالمراجعين غير المتخصصين صناعيًا. وأوصت الدراسة الشركات ولجان المراجعة بضرورة الاخذ بعين الاعتبار عند اختيار المراجع التخصص الصناعي له لضمان كفاءة وجودة عملية المراجعة. كما أوصت مكاتب المراجعة بضرورة أن تأخذ بعين الاعتبار مخططات الغش في القوائم المالية عند تخطيط إجراءات المراجعة، وعند التحقق من بنود القوائم المالية، بما ينعكس على جودة الخدمات المهنية التي تقدمها، وبالتالي ثقة المجتمع في دورها على تحقيق كفاءة سوق رأس المال.

الكلمات المفتاحية: التخصص الصناعي للمراجع، الغشّ في القوائم المالية، جودة المراجعة.

1- مقدمة:

يُعدّ كلٌّ من الأخطاء والغش سببًا رئيسيًّا في حدوث التحريفات في القوائم المالية، ونظرًا لإمكانية اكتشاف المراجع للتحريفات الناتجة عن الأخطاء في ظل إطار المراجعة المطبق لإصدار المراجع رأيه على القوائم المالية، فقد تركزت تحريفات القوائم المالية وتحديد المسؤولية عنها في التحريف الناتج عن الغش، والذي يتسم بصعوبة اكتشافه بسبب الخصائص المميزة له، فهو عملية خداعية احتيالية، تُرتكب بوسائل عديدة؛ مثل: سرقة واختلاس الأصول، وإثبات إيرادات وهمية، وإثبات مصروفات غير موجودة، واختيار مبادئ وسياسات محاسبية غير مناسبة لظروف المنشأة أو تطبيقها بطريقة غير سليمة، وعادةً ما ترتبط هذه الطرق بالخداع، والكذب والتزوير، والتحريف، والتغيير، والإتلاف، والفقد للمستندات والسجلات المحاسبية (العبادي، 2008).

واتخذت الهيئات المهنية المنظِّمة لمهنة المراجعة مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICA) في بادئ الأمر موقفًا رافضًا لتحمل المراجعين لهذه المسؤولية، على أساس أن اكتشاف المخالفات والاختلاسات لا يعتبر هدفًا أساسيًّا للمراجعة، وأن الفحص الذي يجريه المراجع يرتبط بإبداء الرأي على القوائم المالية، خاصةً وأن مستخدمي المعلومات كانوا يطالبون بأن يتحمل المراجع مسؤولية اكتشاف أي تحريفات في القوائم المالية ناتجة عن الغش، سواء كانت جوهرية أم لا، أي أنهم كانوا يطالبون المراجع بتقديم توكيد مطلق بأن القوائم المالية خالية من أيّ تحريفات تؤثر على رأي مستخدمها (العبادي، 2008).

وفي السياق نفسه، يُعتبر التخصص المهني سمة من سمات العصر الحديث؛ حيث إن المراجع لم يَعُد يقوم بكافة الأعمال في مجال مهنة المراجعة، مما أدى ذلك إلى ضرورة توجُّه المراجعين نحو التخصص في قطاع محدد، لذلك فإن مدخل التخصص طبقًا لقطاع معين يُعدّ أحد أهم المداخل التي تتبعها مكاتب المراجعة؛ حيث تعتمد الكفاءة المهنية للمراجع على المعرفة والأساليب الفنية المرتبطة بنشاط معين باعتبار أن التخصص مدخل مُهمّ للتحسين المستمر في الخدمات التي يقدّمها مكتب المراجعة والحكم على استمرارية المنشأة (محمد، 2018). وهو ما دفع البحث إلى محاولة اختبار العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع وقدرته على اكتشاف الغش بالقوائم المالية للشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية.

وتتمحور مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس: ما معنوية واتجاه العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع واكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية؟ وبالتالي: يستهدف هذا البحث، من خلال استخدام عينة من الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية عن الفترة من 2018م - 2023م، اختبار تأثير التخصص الصناعي للمراجع على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

وتنبع أهمية البحث العلمية من مسايرتها للدراسات التي اتجهت لاختبار الدور الفعَّال لجودة المراجعة المدركة (التخصص الصناعي للمراجع) في منع واكتشاف الغشّ بالقوائم المالية. وكذلك من السير في اتجاه الدراسات التي تختبر الدور الإيجابي لجودة المراجعة في دعم إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي تُوفّرها القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. كما إن التحقق من آثار التخصص الصناعي للمراجع على اكتشاف الغش بالقوائم المالية يعتبر مفيدًا لكلٍّ من: 1) الهيئات التنظيمية والتشريعية والمستثمرين في تحديد جودة الخدمات التي تقدمها مكاتب المراجعة المختلفة في بيئة الأعمال والممارسة المحاسبية السعودية و2) مكاتب المراجعة في توجيه اهتماماتها إلى أهمية اكتشاف الغش بالقوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية لما لها آثار سلبية على سمعة المكتب.

وتتمثل حدود البحث في أنه يقتصر نطاقه على اختبار تأثير التخصص الصناعي للمراجع على اكتشاف الغش في القوائم المالية، ويخرج عن نطاقها اختبار العوامل الأخرى التي تؤثر في مدى إمكانية اكتشاف الغش في القوائم المالية مثل طبيعة الصناعة، ودوافع الإدارة، وغيرها. و

وأخيرًا؛ انطلاقًا من مشكلة البحث، وتحقيقًا لهدفه، وفي ضوء حدوده؛ يتضمن ما تبقي من البحث ما يلي:

1. الغش في القوائم المالية من منظور أكاديمي ومهني.
2. التخصص الصناعي لمراجع الحسابات من منظور البحث المحاسبي.
3. تحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع واكتشاف الغش بالقوائم المالية واستخلاص فرض البحث
4. الدراسة التطبيقية
5. النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة مستقبلًا

2- الغش في القوائم المالية من منظور أكاديمي ومهني.

إن القوائم المالية تعتبر وثائق أساسية تعكس الأوضاع المالية للشركات والمؤسسات، ويحدث الغش في القوائم المالية بصفة عامة عن طريق تلاعب الإدارة في الأرباح؛ وذلك بهدف الحصول على قروض من البنوك، أو بهدف زيادة أسعار الأسهم لخداع المستثمرين، أو بهدف

تحقيق منافع للملكية المسيطرة على حساب الملكية غير المسيطرة، كما أن سلوكيات الغش غالبًا ما تكون دقيقة في البداية؛ لذلك من الصعب اكتشافها، هذا وإن كشف الغش في القوائم المالية يعتبر أمرًا حيويًّا للغاية بسبب العواقب المدمِّرة للغش والاحتيال في تلك القوائم، وتختلف عمليات الاحتيال في القوائم المالية عن عمليات الاحتيال الأخرى في بيئة الشركات؛ حيث إنه في عمليات الاحتيال الأخرى تكون الشركة هي الضحية، ولكن في حالة الاحتيال في القوائم المالية فإن الشركة تكون غالبًا هي الجاني، ويكون الطرف المتضرر أو المجني عليه هو المستثمر (Norazida and Moorison, 2014).

وعرّف معيار المراجعة الدولي (ISA 240) الغش بأنه "تصرُّف متعمد بواسطة واحد أو أكثر من بين الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة أو العاملين أو طرف ثالث، والذي يشمل الخداع للحصول على منفعة غير قانونية. ويوجد نوعان من الغش؛ إما من خلال إعداد التقارير المالية المضللة، أو من خلال اختلاس الأصول، ووفقًا لهذا المعيار فإنه يجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره الغش عن طريق الأخطاء المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات عند تقييم مخاطر التحريفات الناتجة عن الغش، مع مراعاة تجاوز أو تخطي الإدارة للرقابة الداخلية، كما يجب أن يقوم المراجع بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بقدر من الشك المهني" (Hijazi & Mahboub, 2019).

وعُرّف الغش على أنه "اصطلاح يشير إلى فعل مقصود مِن قِبَل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو طرف ثالث، والذي ينتج عنه تحريف في القوائم المالية، أو هو عبارة عن الأفعال الباطلة المُرتكَبة لغرض إخفاء أيّ سرقة أو اختلاس في أموال المشروع أو أي أفعال خارجة عن القانون" (النوايسة والعقدة، 2006). كما عُرّف الغش بأنه "أيّ فعل مقصود مِن قِبَل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، والذي ينتج عنه تحريف في القوائم المالية، وقد يتضمن الغش التلاعب والتزييف وتعديل السجلات أو المستندات، واختلاس الأصول، وحذف تأثيرات العمليات من السجلات المحاسبية، وتسجيل عمليات وهمية" (مومني وبدور، 2008).

ويُعدّ الغش أكثر خطورةً من الخطأ؛ لأنه ينتج بسبب تحريفات متعمدة مقصودة، لذلك فوفقًا لمعيار المراجعة (240)؛ فإن العامل الفاصل بين الغش والخطأ يتمثل فيما ما إذا كان التصرف الذي أدى إلى تحريفات في القوائم المالية متعمدًا أو غير متعمد (على،2011). كما يعرف الغش في القوائم المالية بأنه إساءة تقدير الوضع المالي للشركة بطريق الخط سواء كان عمدًا، أو عن طريق الإغفال في مقدار الأصول في القوائم المالية، ويحدث الغش بصورة عامة عن طريق تلاعب الإدارة في الأرباح؛ وذلك بهدف خداع المستثمرين أو يحدث بهدف تحقيق منافع لمساهمي الأغلبية على حساب مساهمي الأقلية (سلطان،2022).

ويتصف الغش في القوائم المالية ببعض السمات أوضحها بوفرح (2020) بأن الغش يكون نتيجة لفعل مقصود؛ حيث إن مرتكب جريمة الغشّ يُضْمِر في نفسه استخدام الغش في القوائم المالية بقصد تغيير الحقائق، كما أن الغش له تأثير جوهري على مصداقية القوائم المالية للشركات أو المؤسسات المختلفة، كما أنه كلما تعددت الأطراف المتواطئة في عملية الغش؛ زادت احتمالية عدم الكشف عن جريمة الغش، كما أنه كلما كانت أنظمة الرقابة الداخلية ضعيفة؛ ازدادت احتمالية حدوث الغش في القوائم المالية، والعكس صحيح.

وهنالك نوعان رئيسيان للغش يتمثلان في التقرير المالي الاحتيالي؛ حيث يعرف بأنه عبارة عن التحريف العمدي أو حذف قِيَم أو إفصاحات بنية خداع أو تضليل المستخدمين المعنيين، وتتضمَّن معظم حالات التقرير المالي الاحتيالي عادةً: التحريف العمدي للقيم وليس للإفصاحات (لطفي، 2014). وكذلك هنالك نوع آخر وهو اختلاس الأصول وهو نوع من الغش يتضمن سرقة بعض أصول الشركة، وفي العديد من الحالات لا يتضمن الاختلاس مبالغ ذات أثر جوهري على القوائم المالية، ولكن من ناحية أخرى فإن فقد الشركة لأصولها يعطي مؤشرًا مهمًّا لوجود قلق للإدارة حول هذه الظاهرة، ويسمى هذا النوع من الغش أحيانًا بغشّ العاملين والموظفين؛ لأنه عادةً ما يتم في المستويات الدنيا من الهيكل التنظيمي للشركة على الرغم من تورط الإدارة العليا في بعض الحالات في مثل هذا النوع من الغش؛ حيث إنها أكثر قدرة من الموظف على إخفاء تلك الاختلاسات بشكل يصعب اكتشافها.

وحاولت العديد من النظريات شرح أسباب الغش في القوائم المالية؛ حيث إن هناك نظريتين من النظريات الأكثر استخدامًا؛ وهي نظرية ثلاثي الغش والاحتيال، وذلك وفقًا لدراسةCressey (1953)، وكذلك نظرية رباعي الغش والاحتيال وذلك بحسب Wolfe and) (Hermanson, 2004؛ حيث وجدت أن هناك اهتمامًا كبيرًا لشرح أسباب حدوث الغش، وبدأ ذلك باستخدام نموذج ثلاثي الغش، وكانت النظرية الأصلية التي تم وضعها بواسطة دراسة Cressey (1953)، والتي تم تعديلها عدة مرات لتصبح في صيغتها النهائية عام 1970، وملخصها أن الغش يحدث بسبب ثلاثة عوامل أشارت إليها دراسة Akkeren (2018) هي:

العامل الأول: الضغوط أو الدوافع/الحوافز: مثل أن يكون مقامرًا أو عليه ديون، أو أي مشكلة أخرى قد يتعرض لها الشخص، أو يكون تحت أيّ ضغوط مادية. ومن هنا يأتي العامل الثاني، وهو المبررات وهو العامل الذي يبرّر للشخص القيام بالغش والاحتيال، ويجعله مقبولاً من وجهة نظره، ثم تأتي مهمة العامل الثالث: وهو الفرصة، ويعتبر المحفِّز للغش أن يحدث، وذلك بعد توافر الضغط والمبرر، والفرصة تتضمَّن (ضعف سياسات الرقابة الداخلية، وضعف الإشراف، واستخدام برامج حسابات إلكترونية ضعيفة من الناحية الرقابية، وعدم الدقة في تحديد المسؤوليات والواجبات لكل وظيفة، وضعف الحوكمة بوجه عام)، وعنصر الفرصة والذي يقع تحت مسؤولية مجلس إدارة الشركة أو الإدارة العليا للشركة بوجه عام؛ وذلك للحد من مخاطر الغش أو على الأقل ممارسة تأثير مباشر للتخفيف من خطر الغش.

ومن أهم الدراسات التي تناولت مسؤولية المراجع في الكشف عن الغش هي دراسة النوايسة والعقدة (2007)، والتي هدفت إلى الكشف عن العوامل المساعدة في اكتشاف حالات الغش في القوائم المالية، وتكونت العينة من (125) مراجع حسابات، وقد توصل البحث في نتائجه إلى أن أعلى نسبة تأثير تعود لمتغير الاستقلالية المالية والإدارية، في حين كانت أدنى درجة تأثير تعود لمتغير دعم الإدارة العليا لديوان المحاسبة سواء كانت السلطة التشريعية أو التنفيذية.

كما هدفت دراسة المعتاز (2010)، إلى اختبار قضية الغش في القوائم المالية؛ لما له من أثر سلبي في إهدار الثروات وانهيار الثقة بالأسواق المالية بشكل عام، كما حدث بعد انهيار العديد من الشركات الكبرى بالعالم، بالإضافة إلى قياس مدى وجود غش في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية، وتم إجراء الدراسة بطريقة المقابلات الشخصية، وقد أظهرت النتائج وجود شبه إجماع بين المشاركين على وجود الغش في القوائم المالية في شركات المساهمة السعودية، وإن لم يبلغ هذا الغش حد الظاهرة، وبينت عينة الدراسة أن إدارة شركات المساهمة تعد محور الارتكاز في جميع حالات الغش التي يتم ارتكابها باعتبارها المسؤولة عن إعداد تلك القوائم، وأن غش القوائم المالية لا يمكن أن يحدث دون رضا وتشجيع الإدارة.

وهدفت دراسة الحلو (2012) لمعرفة ما هي المسؤولية المهنية لمراجعي الحسابات حول اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، وذلك وفق المعايير الدولية للمراجعة، وتوصلت الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات ملتزمون بمراجعة القوائم المالية وذلك وفق المعايير الدولية، وأن مراجعي الحسابات لديهم القدرة على كشف غش الإدارة والتحريف الجوهري في القوائم المالية.

وهدفت دراسة غوالي (2013) إلى دراسة الدور الذي يقوم به المراجع في تلبية احتياجات المستخدمين للقوائم المالية، ومدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي في كشف المخالفات في القوائم المالية بهدف إعطاء تأكيد حول مدى صدق القوائم المالية، وانتهت إلى أن أغلب مستخدمي القوائم المالية لديهم اعتقاد بأن المراجع لا يقوم باكتشاف الغش في القوائم المالية، وأن هناك تفاوتًا في الرأي حول نسبة درجة إدراك المحاسبين، وأيضًا المراجعين حول مسؤولية مراجع الحسابات من جهة، ومن جهة أخري حول ما يقدّمه للمجتمع.

وهدفت دراسة عثمان وآخرين (2016)، إلى اختبار أثر استخدام أساليب التنقيب في البيانات في زيادة كفاءة المراجع الخارجي في اكتشاف الغش بالتقارير المالية، وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في الفترة من عام 2010 حتى عام 2014 بعينة مكونة من 50 شركة بإجمالي 250 مشاهدة لاختبار فروض الدراسة، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين استخدام المراجع الخارجي لأساليب المراجعة التقليدية باستخدام نموذج بينيش م (Beneish M. Score) في اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية، ورفع كفاءة المراجع الخارجي في اكتشاف الغش. كما توجد علاقة طردية ومعنوية بين استخدام المراجع الخارجي لأساليب تنقيب البيانات (Data Mining) في اكتشاف الغش في القوائم المالية، ورفع كفاءة المراجع الخارجي في اكتشاف الغش من جهة أخرى، وبمزيد من الدراسة تبين أن استخدام المراجع الخارجي لأساليب تنقيب البيانات يؤدي إلى زيادة كفاءة المراجع الخارجي اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية بمستوى أعلى عند المقارنة باستخدام أساليب المراجعة التقليدية مثل نموذج بينيش م(Beneish M. Score).

وهدفت دراسة عراب وزيدان (2018) إلى التعرف على مؤشرات وجود الغش والخطأ على مستوى القوائم المالية ومجالات ارتكابها ومخاطر وجود غش وارتباطات غير قانونية على مستوى تلك القوائم، بالإضافة إلى كيفية مواجهة المراجع الخارجي مخاطر وجود الغش والأخطاء الجوهرية، وخلصت الدراسة إلى أنه يجب على المراجع ممارسة الشك المهني بدرجة ملائمة، والأخذ بذلك في عين الاعتبار عند تقييمه للمخاطر وخصائص الإدارة ومدى ميلها للتلاعب والتحايل وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي.

كما هدفت دراسة سالم (2019)، إلى تحديد أوجه القصور بحيث يجعل من الممكن تحديد كل من مناطق وإجراءات التطوير التي تُسهم في تلافي أسباب الأزمة، والذي يترتب عليه تقليص احتمال تكرار مثل هذا النوع من الأزمات الاقتصادية بالمملكة، كما أظهرت الدراسة أنه من ضمن نتائجها وجود خلل في البيئة القانونية والتنظيمية ساعد على حدوث الأزمة، بالإضافة إلى أن تعيين وتحديد أتعاب المراجع يتم بمنأى عن لجنة المراجعة، ووجود تفاوت جوهري بين درجة تركيز الملكية ودرجة تركيز الإدارة، وكانت من أهم النتائج أنه يمكن تقسيم الغش في شركة موبايلي إلى نوعين: النوع الأول يرتبط الغش بتطبيق مبدأ تحقيق الإيرادات في المحاسبة، والذي لم تطبقه الشركة بهدف تضخيم أرباحها لمقابلة توقعات المحللين الماليين بشأن أرباح الشركة، وقد تم مخالفة هذا المبدأ عدة مرات، والنوع الثاني للغش المكتشف بشركة موبايلي هو ضعف الرقابة الداخلية، وسوء إدارة المراجع، وجشع أعضاء مجلس الإدارة، وعدم شفافية الإفصاح عن المعلومات.

وهدفت دراسة نذير وبلقاسم (2021)، إلى تسليط الضوء على مسؤوليات المراجع الخارجي حول الكشف عن الغش؛ وذلك من خلال تطبيق معيار المراجعة الدولي (240)، ومدى التزام مراجعي الحسابات بمسؤولياتهم المهنية التي تعزز قدرتهم في تحديد مخاطر الغش، وتحديد العوامل التي تؤدي إلى اكتشافه. وقد توصلت الدراسة إلى أن مسؤوليات المراجع تكمن في التأكد من صحة القوائم المالية وخلوها من الغش والأخطاء والتحريف الجوهري فيها.

وهدفت دراسة حسن (2022)، إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة وفق مقررات لجنة بازل 2 للمراقبة البنكية في اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة وزعت على عينة عشوائية مكونة من (314) مفردة

من أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الداخليين والخارجيين، ورؤساء الأقسام، والمديرين بفروع بنك مصر، البنك الأهلي، بنك (CIB)، بنك(HSBC)، بنك القاهرة، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير إيجابي في تطبيق مبدأ عضوية وهيكل مجلس الإدارة على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية، ووجود تأثير إيجابي في تطبيق أنظمة الرقابة على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية، كما أظهرت وجود تأثير إيجابي في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالبنوك المصرية.

3- التخصص الصناعي لمراجع الحسابات من منظور البحث المحاسبي

يُعدّ موضوع التخصص القطاعي أو الصناعي للمراجع من الموضوعات المهمة من الناحية العملية والعلمية، فقد اهتمت العديد من الأبحاث في السنوات الاخيرة بدراسة خبرة المراجع بنشاط العميل، وهو ما يطلق عليه التخصص القطاعي أو التخصص الصناعي للمراجع (Sectoral Specialization)، وحيث إن مفهوم التخصص القطاعي للمراجع يعني "تركيز المراجع لنشاطه المهني في نشاط اقتصادي معين؛ حيث يمتلك المعرفة المتميزة والخبرة العملية بمهام عملية المراجعة في مجال هذا النشاط، مما يؤدي إلى زيادة جودة الأداء المهني في مجال التخصص" (عربان،2015).

لذلك فقد "أصبح التخصص الصناعي للمراجع، يمثل أحد مداخل تطوير مهنة المراجعة، وذلك لمواكبة التغيرات التي تفرزها بيئة الأعمال، وذلك من أجل التميز في الخدمة التأكيدية التي تقدمها المراجعة، وذلك من خلال ترشيد الحكم المهني للمراجع الذي يتيحه هذا التخصص" (عبد السلام،2016). ويُقصَد بالتخصص الصناعي للمراجع قيام المراجع بالتخصص في عمليات المراجعة لشركات تتبع قطاع صناعي أو خدمي واحد، كأن يتولى مراجع أو مجموعة مراجعين مراجعة الشركات التي تعمل في مجال الإسمنت وغيرها من الشركات الغذائية والصناعات الإلكترونية، وهكذا مع التأكيد على أن لكل قطاع من هذه القطاعات خصائص فنية ترتبط بأنشطته قد تختلف عن القطاعات الأخرى، وبذلك يظهر لنا تصنيف واضح للمراجعين حسب القطاعات التي يتولون مراجعة حساباتها.

وعرف التخصص المهني للمراجع بأنه المعرفة التي يكتسبها نتيجة للتخصص في مراجعة عملاء في قطاع معين، أو أداء مهام محددة، وأيضًا هو قدرة المراجع في الحصول على أكبر قطاع معين في سوق الصناعة مع توافر مجموعة من المراجعين ذوي الخبرة المتخصصة (الخشن، 2010)، كما عرف المراجع المتخصص مهنيًّا بأنه "المراجع الذي يملك المعرفة المتميزة والخبرة العملية بمهام عملية المراجعة في مجال نشاط العميل" (هلال، 2008).

ويعرف دبور (2013) التخصص المهني للمراجع بأنه "قيام المراجع بأداء خدمات المراجعة المستقلة إلى عملاء ينتمون إلى قطاع أو نشاط صناعي واحد، بما يضمن ذلك تماثل طبيعة العمليات التي تقوم بها المؤسسات في نفس القطاع، وإمكانية الحصول على المعارف والخبرات المتعلقة بطبيعة عمليات ذلك القطاع". ويعرف المراجعون المتخصصون بأنهم "المراجعون الذين اكتسبوا تدريب وخبرة شاملة في صناعة معينة"، كما يُعرّفون أيضًا بأنهم "المراجعون الذين يمتلكون معرفة شاملة بخصائص العميل، وهذه المعرفة تُمكّنهم من تحسين طرق اكتشاف الأخطاء" (فخر،2015).

وتعددت المفاهيم المحددة لطبيعة ومضمون التخصص القطاعي للمراجع؛ حيث عرَّف منصور (2015) المراجع المتخصص قطاعيًّا بأنه "المراجع الذي يقوم باستثمارات تهدف إلى تطوير المعارف والخبرات المتعلقة بقطاع معين للحصول على معرفة متعمقة بخصائص وطبيعة العمليات التجارية والصناعية في هذا القطاع يصعب على غير المتخصصين امتلاكها"، وعرف خطاب (2013) المراجع المتخصص على أنه "يعتبر عملية تدريبية وممارسة للخبرات تقتصر على صناعة محددة، ويعتبر التخصص القطاعي للمراجع أحد المتغيرات المهمة لاستمرار المراجعين في سوق المراجعة".

أشار كل من Cano-Rodríguez, et al. (2016)، Aobdia, et al. (2015) إلى تحسين جودة الإفصاح التي توفرها مكاتب المراجعة المتخصصة. فالمتخصصون في الصناعة مقارنة بمكاتب المراجعة غير المتخصصة يكونون قادرين على تطبيق هذه الثقافة لتوفير خدمات مراجعة أكثر تأثيرًا وأعلى دقةً؛ حفاظًا على سمعتهم ومكتسباتهم السوقية. فمكاتب المراجعة المتخصصة في الصناعة تحقق هذه الفائدة من اكتسابها معارف أكثر بالصناعة وخبرة بالصناعة يتم تحسينها بشكل مستمر؛ من خلال تطبيق أفضل الممارسات وتراكم الخبرات المكتسبة من الخدمات السابقة للعملاء في نفس الصناعة، لذلك فإن التخصص الصناعي يمنح المراجعين المزيد من القدرات للتعرف على الأخطاء بشكل أكثر فعالية.

في السياق ذاته، أكدت العديد من الدراسات المحاسبية مثل دراسة Havasi and Darabi (2016) ودراسة Mukhlasin (2018) and Catholic على أن إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجعين تلعب دورًا مهمًّا في الارتقاء بدرجة كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي، وذلك من خلال تحسين قدرات المراجع الخارجي على دقة تقدير المخاطر الحتمية لعمليات المراجعة، وجودة قرارات تخطيط عملية المراجعة، واكتشاف ومواجهة حالات الغش والفساد المالي وأساليب إدارة الأرباح، وتضييق فجوة توقعات مهنة المراجعة الخارجية.

4- تحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع واكتشاف الغش بالقوائم المالية واستخلاص فرض البحث

هدفت دراسة الديسطي وآخرين (٢٠١١) إلى بحث العلاقة بين تخصص مكتب المراجعة وجودة المراجعة، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين التخصص وجودة تقرير المراجعة، كما أظهرت وجود اختلاف بين مستوى جودة المراجعة لمكاتب المراجعة المتخصصة العاملة في مصر، والجهاز المركزي للمحاسبات. ودراسة ريشة (2011) توصلت إلى أهمية تطبيق إستراتيجية التخصص الصناعي في بيئة الممارسة المهنية المصرية، واعتبار خاصية الاستنتاج والاستنباط أهمّ صفة من الصفات الواجب توافرها في مراجعي الحسابات ذوي التخصص القطاعي أو الصناعي.

كما هدفت دراسة Bergen (2013) إلى اختبار العلاقة بين التخصص القطاعي لمراجع الحسابات وجودة عملية المراجعة، ومن أهم نتائج هذا البحث أن جودة المراجعة يزيد مستواها في العام القادم؛ نظرًا لزيادة المعرفة حول عملائها من خلال التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وتخلصه من الأخطاء في عملية المراجعة، وأظهرت الدراسة أيضًا أنه لا يوجد تأثير جانبي للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة عملية المراجعة مما يعني أن جودة عمليات المراجعة لعملاء مكاتب المراجعة المستقبلية لن تكون ذات جودة مختلفة بشكل ملحوظ عن تلك غير المتخصصة.

كما هدفت دراسة الفيومي (2013) إلى تحديد التأصيل العلمي لمفهوم جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات من خلال دراسة استقرائية تحليلية انتقادية لتقييم الدراسات العلمية السابقة على المستويين المحلي والدولي، ووضع إطار فكري لتحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على قياس جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات. ومن أهم نتائج هذا البحث أنه تؤثر العوامل (تخصص مراجع الحسابات في نشاط العميل - حجم وسمعة مكتب المراجعة - أتعاب عملية المراجعة - الخبرة المهنية لمراقب الحسابات) تأثيرًا إيجابيًّا على جودة الأداء المهني، ووجود علاقة إيجابية بين تخصص مراجع الحسابات في نشاط العميل وجودة الأداء المهني، كذلك وجود علاقة ارتباط بين حجم وسمعة مكتب المراجعة وجودة الأداء المهني، ووجود علاقة ارتباط بين أتعاب عملية المراجعة وجودة الأداء المهني، وإن أكثر خمسة عوامل تحدد حجم مكتب المراجعة من حيث ترتيبها هي تبعية مكتب المراجعة لأحد المكاتب الدولية، ثم وجود تخصصات مهنية عديدة في مكتب المراجعة، يليه تعدد الشركاء المهنيين بالمكتب، ثم عدد مراجعي الحسابات العاملين بمكتب المراجعة، وزيادة عدد العملاء بالمكتب.

وهدفت دراسة Pham and Dao (2014) إلى دراسة العلاقة بين طول فترة ارتباط مكتب المراجعة بالعميل وتأخر تقرير المراجعة وتأثير التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على العلاقة بينهما، ومن أهم نتائج هذا البحث أن التخصص الصناعي لمراجع الحسابات يضعف العلاقة الإيجابية بين طول فترة ارتباط مكتب المراجعة بالعميل وتأخر تقرير المراجعة، وأن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يستكمل التأثير السلبي لانخفاض فترة ارتباط مكتب المراجعة بالعميل وتأخر تقرير المراجعة.

وهدفت دراسة Omidfar and Moradi (2015) إلى اختبار العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات ونوع رأي مراجع الحسابات من خلال استخدام المعلومات المالية المستخرجة من الشركات، وتوصل هذا البحث إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين التخصص الصناعي والرأي المتحفظ لمراجعي الحسابات، كما أظهرت أن مكاتب المراجعة المتخصصة تؤدي إلى تحسين نوعية وجودة المعلومات المالية.

وهدفت دراسة شلا وفخر (2015) إلى معرفة محددات وأهمية تخصص مراجع الحسابات في تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة بشقيها المباشر المتمثل بمقدار الجهد المقدم وغير المباشر النابع من فشل أداء تلك العملية، ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من مراجعي الحسابات المرخص لهم بممارسة المهنة في الجمهورية العربية السورية، وقد أظهرت نتيجة الدراسة وجود علاقة قوية بين تبني مراجع الحسابات لإستراتيجية التخصص الصناعي وانخفاض في مقدار جهده المقدم واللازم لأدائه عملية المراجعة، من خلال إسهام التخصص في زيادة مستوى فهم المراجع بخصائص منشأة العميل، بالإضافة لذلك دلت نتيجة الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات يرون في التخصص الصناعي فرصة لهم لتعزيز قدراتهم في الحد من العوامل المسببة لفشل عملية المراجعة والمتمثلة بنقص الكفاءة المهنية المطلوبة مِن قِبَل المراجع، والشك في درجة استقلال المراجع، وانخفاض قدرة المراجع على اكتشافه لأخطاء القوائم المالية، وعدم قدرة المراجع على اكتشاف أساليب وممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة لعدم تحفظه بشأن فرض الاستمرارية. كما بيَّنت نتيجة الدراسة أيضًا وجود عدد من الأسباب التي تقف عائقًا أمام قيام مراجعي الحسابات في الجمهورية العربية السورية بممارسة مهنتهم تبعًا لإستراتيجية التخصص الصناعي والمتمثلة بارتفاع تكلفة التخصص، وعدم توافر الدراسات المتخصصة اللازمة، والاختيار المنخفض للمراجع المتخصص، وارتفاع مخاطر تركيز الأتعاب على مجموعة محددة من عملاء السوق، والاكتفاء بالمعرفة المهنية غير المتخصصة مِن قِبَل معظم المراجعين.

وهدفت دراسة منصور (2015) إلى تحليل العلاقة بين التخصص الصناعي ودرجة عدم تماثل المعلومات في قطاع محدد من قطاعات بيئة الأعمال المصرية، وهو قطاع العقارات، ومن أهم نتائج هذه الدراسة وجود اختلاف معنوي في مستوى عدم تماثل المعلومات لشركات عينة الدراسة التي تتم مراجعتها بواسطة مراجع حسابات متخصص صناعيًّا، وبين تلك التي تُراجَع بواسطة مراجع حسابات غير متخصص صناعيًّا وفقًا للمقاييس المختلفة لعدم تماثل المعلومات؛ حيث جاء الاختلاف في صالح الشركات التي تتم مراجعتها بواسطة مراجعي حسابات

متخصصين؛ حيث أظهرت مستوى أقل من عدم تماثل المعلومات مما يشير إلى إمكانية إيجاد علاقة معنوية لمستوى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على عدم تماثل المعلومات.

وهدفت دراسة Karamim et al. (2017) إلى توضيح أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين طول فترة ارتباط مراجع الحسابات مع العميل وتأخر تقرير المراجعة، وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة هو ما توصل إليه بأن قِصَر فترة ارتباط مراجع الحسابات مع العميل قد يُسهم في مزيد من تأخر تقرير المراجعة، كما أظهرت أنه يتمثل التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في أنه أحد العوامل المحددة التي تُسهم في ارتفاع مستوى جودة عملية المراجعة، وكلما كان مستوى جوده عملية المراجعة مرتفعًا؛ كان التأخير أقل في تقرير المراجعة.

ثمة دراسات أخرى أظهرت فجوات فيما يخص أثر التخصص الصناعي للمراجع ومكاتب المراجعة في الكشف عن الغش في القوائم المالية، فقد اهتمت دراسة (Garcia and Argiles 2017) بالتحقق من مدى تأثير التخصص الصناعي لشريك المراجعة على جودة المراجعة، وذلك من خلال بحث أجري على عينة من الشركات الإسبانية المدرجة بالبورصة عن الفترة من ٢٠٠٥م وحتى ٢٠١٣م، وتوصل البحث إلى عدم وجود تأثير معنوي للتخصص الصناعي لشركاء المراجعة على جودة عملية المراجعة.

وهدفت دراسة بابكر (2018) إلى الوقوف على مفهوم التخصص المهني الصناعي لمراجع الحسابات في الصناعة التي ينتمي اليها عميل المراجعة وتأثيره على جودة أداء العمل داخل مكاتب المراجعة، وتحليل معايير المراجعة المتعلقة بالتخصص المهني في الصناعة التي ينتمي إليها عميل المراجعة. وتمثلت مشكلة الدراسة في قياس أثر مدخل الحصة السوقية للتخصص الصناعي للمراجع على الميزة التنافسية، وتوصلت الدراسة لنتائج من أهمها: أنه يساعد التخصص الصناعي للمؤسسات المتخصصة في تكوين الخبرات الخاصة بالصناعة المعنية، ويعمل المراجع المتخصص بتطوير أساليب المراجعة المرتبطة بطبيعة نشاط العميل.

وهدفت دراسة محمد (2018) إلى قياس أثر خصائص مكتب المراجعة (المعرفة بنشاط العميل، وحجم مكتب المراجعة، وسمعة مكتب المراجعة، وفترة الارتباط بالعميل) في التخصص المهني للمراجع الخارجي، والحكم على استمرارية المنشأة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لخصائص مكتب المراجعة في مستوى التخصص المهني للمراجع الخارجي، وكذلك وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لخصائص مكتب المراجعة في الحكم على استمرارية المنشأة، ووجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتخصص المهني للمراجع الخارجي في الحكم على استمرارية المنشأة.

كما هدفت دراسة Mazza et.al (2018) إلى فهم كيفية تطبيق التخصص الصناعي عندما يطبق التغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة في إيطاليا، ومعرفة المزيد أيضًا حول التخصص الصناعي؛ من خلال مقارنة تطبيق إيطاليا للتخصص الصناعي بالدول الأوروبية الأخرى خلال الفترة الماضية. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنه يؤدي تطبيق التغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة إلى إغلاق مكاتب المراجعة الصغرى، كما أظهرت النتائج أنه قد يرتفع مستوى تطبيق التخصص الصناعي بمرور الوقت بغض النظر عن خصائص مجتمع كل دولة والبيئة المحيطة بها، كما أظهرت أنه عند تطبيق التخصص الصناعي يعتمد تطبيقه في كلّ دولة طبقًا للمستوى الجغرافي على حجم سوق المراجعة، وإصدارات المنظمات المهنية لتلك الدولة من معايير وإرشادات، وإن تطبيق التخصص القطاعي يُحَسِّن من جودة عملية المراجعة.

هدفت دراسة عزيز وكاظم (2019) إلى معرفة العلاقة بين التخصص المهني للمراجع الخارجي وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية والدلالة المفصح عنها في الشركات العراقية، وذلك من خلال معرفة أيّ الشركات التي تُوفّر كافة المعلومات الخاصة بتقرير مراقب الحسابات إلى الجهات الخارجية بما ينسجم مع احتياجاتهم لاتخاذ القرار. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين زيادة الاعتماد على الأشخاص المهنيين المتخصصين في مجال المراجعة وزيادة موثوقية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها مِن قِبَل الشركات العراقية. أما دراسة (نورالدين،2019) فقد أظهرت النتائج أن مثلث الغش (الحوافز والضغوط – الفرص والظروف – التبريرات والاتجاهات) لها دور في تطوير التخصص الصناعي؛ حيث إن لها علاقة بطبيعة نشاط المنشأة.

هدفت دراسة Gaver and Take, (2019) إلى دراسة العلاقة بين التخصص الصناعي لمراجع الحسابات وجودة عملية المراجعة اعتمادًا على مدة التخصص في القطاع، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن جودة عملية المراجعة التي ينتهجها مراقبو الحسابات المتخصصين قطاعيًّا تكون مستوياتها أعلى من التي ينتهجها المراقب غير المتخصص، وأظهرت أيضًا أن مستويات جودة عملية المراجعة المرتفعة التي تنتج عن مراقب الحسابات المتخصص قطاعيًّا لا ترجع إلى الاختلافات في خصائص العميل.

وثمة (دراسات أخرى) أظهرت فجوات فيما يخص أثر التخصص الصناعي للمراجع ومكاتب المراجعة في الكشف عن الغش في القوائم المالية؛ حيث هدفت دراسة أبو ظهير وبيوض (2020) إلى التعرف على مدى أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين محددات التخصص القطاعي للمراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح. وأظهرت النتائج وجود أثر للتخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحدّ من ممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت النتائج أنه توجد فروقات جوهرية في آراء عينة الدراسة حول تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح مِن قِبَل إدارات المصارف المدرجة في سوق المال الليبي وفقًا لاختلاف جهة العمل، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع

الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارات المصارف، كما أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية في تأثير التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وهذا بطبيعة الحال بسبب اختلاف بيئة عمل عينة الدراسة. وبناء على ما سبق يمكن استخلاص فرض الدراسة الأول على النحو التالي:

وهدفت دراسة سلطان (2022) إلى التعرف على ماهية التخصص القطاعي للمراجع الخارجي، وتوضيح أدوات وآليات التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الكشوف عن الغش وتحسين جودة المراجعة. وأظهرت نتائج البحث بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص القطاعي للمراجع الخارجي وكشف الاحتيال وتحسين جودة المراجعة، كما أظهرت أن أثر التخصص القطاعي في كشف الغش والاحتيال يتم من خلال دوره في الحد من مخاطر المراجعة والحد من وكشف أعمال إدارة الأرباح، وكذلك التلاعب في بنود القوائم المالية، كما أظهر أن أثر التخصص القطاعي في كشف الغش والاحتيال يتم من خلال دور حوكمة الشركات، ويتمثل في تخفيض عدم التماثل في المعلومات، والحد من مشكلات الوكالة، وزيادة درجة الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية، كما أظهر البحث أن زيادة حدة التنافس بين المراجعين يؤدي إلى اتجاه بعضهم نحو التخصص القطاعي.

وهدفت دراسة بوقفة (2022) إلى التعرف على أهمية التخصص المهني (النوعي) للمراجع الخارجي ومدى تأثيره في التقليل من مخاطر المراجعة والارتقاء بجودة الأداء المهني، وتوصلت نتائج البحث إلى أن هناك إجماعًا بين أفراد العينة على أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي، وذلك أن التخصص المهني يجعل المراجع الخارجي أكثر خبرة ومعرفة بنشاط العميل، مما يساعده على تنفيذ عملية المراجعة بكفاءة وفعالية عالية، فضلاً عن أنه يعمل على التقليل من مخاطر المراجعة إلى أقل ما يمكن. وما يخص مساعدة التخصص النوعي للمراجع الخارجي في تحسين جودة وكفاءة عملية المراجعة، فقد تحققت كذلك من خلال الدلالة الواضحة في الاستبيان، والذي أجمع من خلاله أغلب أفراد العينة المستجوبة على أن التخصص النوعي للمراجع الخارجي يُسهم بشكل فعال في تحسين جودة وكفاءة عملية المراجعة.

فرض البحث: يؤثر التخصص الصناعي معنويًا على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

5- الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار تأثير التخصص الصناعي للمراجع على اكتشاف الغش في القوائم المالية وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية عن الفترة من 2018م حتى 2023م. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سيعرض الباحثان لكل من؛ مجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، والنماذج المستخدمة في اختبار فروض البحث، والإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة، ونتائج واختبار فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

5-1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية، وتمثلت عينة البحث في عينة حكمية انتقائية من الشركات غير المالية المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودية خلال الفترة من عام 2018 حتى عام 2023م. ولإجراء الدراسة التطبيقية، قام الباحثان باختيار عينة من الشركات وفقًا للمعايير التالية: 1) أن تكون الشركة مدرجة في السوق المالية السعودية، و2) ألا تنتمي الشركة إلى قطاع البنوك وشركات التأمين والتمويل والصناديق الاستثمارية؛ لما لها من خصائص تُميّز طبيعة عملها، وتنعكس على المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات، 3) توافر القوائم المالية، وكذلك أسعار الأسهم للشركات خلال فترة الدراسة.

وقد نتج عن ذلك اختيار (154) شركة من (18) قطاعًا على مدار فترة الدراسة من عام 2018م حتى عام 2023م؛ لتمثل عينة الدراسة، وبالتالي يكون عدد المشاهدات (924) مشاهدة. ويوضح الجدول رقم (1) توزيع العينة على قطاعات السوق.

جدول رقم (1): توزيع العينة على قطاعات السوق

م	القطاع	عدد الشركات بالقطاع	عدد شركات العينة	نسبة شركات العينة إلى العينة
1	التطبيقات وخدمات التقنية	5	5	%3.25
2	إدارة وتطوير العقارات	10	9	%5,84
3	الاتصالات	4	3	%1,95
4	الأدوية	2	1	%0,65
5	الإعلام والترفيه	3	3	%1,95
6	الخدمات الاستهلاكية	9	9	%5,84
7	الخدمات التجارية والمهنية	4	4	%2,60
8	الرعاية الصحية	9	9	%5,84

م	القطاع	عدد الشركات بالقطاع	عدد شركات العينة	نسبة شركات العينة إلى العينة
9	السلع الرأسمالية	12	12	%7,79
10	السلع طويلة الأجل	6	6	%3,90
11	الطاقة	5	4	%2,60
12	المر افق العامة	5	5	%3,25
13	المواد الأساسية	41	41	%26,62
14	النقل	6	6	%3,90
15	إنتاج الأغذية	14	14	%9,09
16	تجزئة الأغذية	8	8	%5,19
17	تجزئة السلع الكمالية	9	9	%5,84
18	الاستثماروالتمويل	6	6	%3,90
	الإجمالي	158	154	%100

2-5 توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: اكتشاف الغش في القوائم المالية (Financial Statements Fraud): عرف معيار المراجعة الدولي 240 الغش بأنه "فعل متعمَّد مِن قِبَل واحد، أو أكثر من أفراد الإدارة، أو المكلفين بالحوكمة، أو الموظفين، أو أطراف خارجية، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه أو غير قانونية"(ISA 240) . واعتمدت الدراسة في قياس الغش في القوائم المالية على قيمة نموذج (Altman Z-Score) اتساقًا مع دراسة السيد (2017)، ويستخدم هذا النموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركة، ويُعدّ إنذارًا مبكرًا لاحتمال وجود الغش في القوائم المالية، ويتكون هذا النموذج من خمس نسب مالية مجمعة، وهي السيولة، والربحية، والقدرة على سداد الديون، ونسبة الرافع المالي والقدرة الائتمانية، وهو ما يُعبَّر عنه من خلال المعادلة التالية:

$$Z = 1.2x1 + 1.4x2 + 3.3x3 + 0.6x4 + 1.0x5$$

حيث إن: Z: مؤشر التعثر أو الفشل، X_1 = نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، X_2 = نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول، X_3 = نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول، X_4 = نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لإجمالي الديون، X_5 = نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول.

وبحساب قيمة Z فإذا كانت Z<1.81 فهذا يعني أن الشركة تعاني من تعثر مالي شديد وهي على وشك الإفلاس، وبالتالي فهي أكثر دافعية لارتكاب الغش عن غيرها من الشركات الأخرى.

ولأغراض اختبارات الحساسية لفرض البحث تم قياس متغير اكتشاف الغش من خلال نموذج وهمي يأخذ القيمة (1) عند زيادة القدرة على اكتشاف الغش عندما تكون قيمة Z أقل من 1,81 ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.

المتغير المستقل: التخصص الصناعي للمراجع (Auditor Ind. Specialization)، ويعرف بأنه تخصص المراجع في قطاع معين من الأنشطة الاقتصادية لكي يقوم بعملية المراجعة بدقة وسهولة (بابكر، 2018). ويتم قياس ذلك المتغير باستخدام مدخل الحصة السوقية للمراجع، سواء كنسبة محسوبة على أساس عدد العملاء أو إجمالي المبيعات أو الأصول، اتساقًا مع دراسة (السواح، 2021).

المتغيرات الرقابية: اتساقًا مع عدد من الدراسات (زيتون، 2021، الحناوي، 2022) و(Ahangar, 2022) تم الاعتماد على المتغيرات الرقابية التالية:

1. حجم الشركة (Size): يمكن قياسه باحتساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة.
2. الرافعة المالية (Leverage): يتم قياسها من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية الفترة.
3. العائد على حقوق الملكية (ROE): يُقاس بصافي الربح مقسومًا على القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية السنة.
4. ربحية الشركة (Profitability): ويقصد بها تجاوز إيرادات الشركة التكاليف المتكبَّدة، والمقصود بها صافي الربح، وتُقاس من خلال ما إذا حققت الشركة أرباحًا سوف تأخذ القيمة (1)، وخلاف ذلك سوف تأخذ القيمة (صفر).
5. نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (Market Value to Book Value of Equity): وتقاس بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية بنهاية الفترة.

3-5 النماذج المستخدمة في اختبارفرض البحث:

اعتمد الباحثان على نموذج التالي لاختبار فرض البحث.

$$Fraud= \beta_0+\beta_1 Special +\beta_2 Size+\beta_3 Lev+\beta_4 ROE+\beta_5 Profit+\beta_6 MVE$$

حيث أن: Size: هي حجم الشركة، Lev: الرافعة المالية، ROE: العائد على حقوق الملكية، Profit: الربحية، MVE: القيمة السوقية، بالإضافة إلى المتغير المستقل التخصص الصناعي للمراجع special والذي ينقسم إلى:

Client: والذي يتم من خلاله قياس التخصص الصناعي للمراجع بناء على الحصة السوقية المبنية على عدد العملاء.

Revenue: والذي يتم من خلاله قياس التخصص الصناعي للمراجع بناء على الحصة السوقية المبنية على حجم الإيرادات.

Asset: والذي يتم من خلاله قياس التخصص الصناعي للمراجع بناء على الحصة السوقية المبنية على حجم الأصول. لذلك يأخذ نموذج البحث المعادلات التالية:

$$Fraud= \beta_0+\beta_1 Client +\beta_2 Size+\beta_3 Lev+\beta_4 ROE+\beta_5 Profit+\beta_6 MVE$$

$$Fraud= \beta_0 +\beta_1 Revenue+\beta_2 Size+\beta_3 Lev+\beta_4 ROE+\beta_5 Profit+\beta_6 MVE$$

$$Fraud= \beta_0 +\beta_1 Asset +\beta_2 Size+\beta_3 Lev+\beta_4 ROE+\beta_5 Profit+\beta_6 MVE$$

4-5 الإحصائيات الوصفية لعينة الدراسة

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية عرض أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التطبيقية، ويوضح الجدول رقم (2) قيمة المتوسط الحسابي لكلٍّ من: اكتشاف الغش، حجم الشركة، الرافعة المالية، العائد على حقوق الملكية، ربحية الشركة، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، والتخصص الصناعي والذي تم قياسه من خلال مدخل الحصة السوقية، سواء على عدد العملاء أو حجم الإيرادات أو حجم الأصول خلال فترة الدراسة كانت 0.07035، 21.458، 0.471، 0.019، 0.257، 3.268، 18.498، 0.019، 0.214، على التوالي. يُضاف إلى ذلك أن قيم الانحراف المعياري للمتغيرات السابقة كانت كالتالي: 0.457، 1.558، 0.407، 0.581، 0.437، 6.996، 15.686، 0.0301، 0.042. على التوالي.

جدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2018-2023)

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
Fraud	5,793	15.51634	56,314-	51.67
SIZE	21.458	1,541	16.458	26.491
Lev	0.471	0.403	0.01	9.986
ROE	0.019	0.575	11,936-	1.477
Profit	0.256	0.437	0	1,000
MVE	3.268	6.920	0	136,716
special				
Client	18.498	15.686	0	100,000
Revenue	0.019	0.0301	0	0.207
Asset	0.0214	0.042	0	0.338

ويوضح الجدول رقم (3) معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين متغيرات الدراسة، ويبين وجود ارتباط سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 5% بين متغير اكتشاف الغش في القوائم المالية وكلٍّ من التخصص الصناعي المقاس بدلالة عدد العملاء، وكذلك المقاس بدلالة الإيرادات، وحجم الشركة، والرافعة المالية، والربحية؛ حيث بلغ معامل الارتباط 0.105-، 0.077-،0.210-، 0.312- بينما يوجد ارتباط إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 5% بين اكتشاف الغش في القوائم المالية وكلٍّ من العائد على حقوق الملكية، والقيمة السوقية، فقد بلغ معامل الارتباط لهذه المتغيرات 0.172-0.144- على التوالي.

وفيما يتعلق بالتخصص الصناعي فإن التخصص الصناعي المقاس بدلالة عدد العملاء فقد تبين وجود ارتباط إيجابي ومعنوي عند معنوية أقل من 5% بينه وبين كلٍّ من التخصص الصناعي المقاس بدلالة حجم الإيرادات، وكذلك المقاس بدلالة حجم الأصول، وحجم المنشأة

والرافعة المالية؛ حيث بلغت معاملات الارتباط لهذه المتغيرات: 0.409، 0.287، 0.260، 0.069 على التوالي. وفيما يتعلق بالتخصص الصناعي المقاس بدلالة حجم الإيرادات فقد تبين وجود ارتباط إيجابي ومعنوي عند معنوية أقل من 5% بينه وبين كلٍّ من التخصص الصناعي المقاس بدلالة حجم الأصول، وحجم المنشأة، والرافعة المالية؛ حيث بلغت معاملات الارتباط لهذه المتغيرات: 0.554، 0.451، 0.127 على التوالي. أما التخصص الصناعي المقاس بدلالة حجم الأصول فقد تبين وجود ارتباط إيجابي ومعنوي عند معنوية أقل من 5% بينه وبين حجم المنشأة حيث بلغ معامل الارتباط 0.357**جدول رقم (3): مصفوفة الارتباط للعلاقة بين المتغيرات الدراسة**

MVE	Profit	ROE	Lev	SIZE	Asset	Revenu	Clinet	Fraud	
**0.144	**0.194	**0.172	**0.312	**0.210	0.008	-0.077**	**-0.150	1	Fraud
-0.058	.-014	0.043	*0.069	**0.260	**0.287	**0.409	1	**-0.150	Client
-0.013	-0.052	0.060	**0.127	**0.451	**0.554	1	**0.409	**-0.077	Revenue
-0.027	-0.045	0.014	0.054	**0.357	1	**0.554	**0.287	0.008	Asset
**-0.111	**-0.227	**0.100	0.016	1	**0.357	**0.451	**0.260	**0.210	SIZE
**0.106	**0.127	**-0.165	1	0.016	0.054	**0.127	*0.069	**-0.312	Lev
**-0.542	**-0.374	1	-0.165**	**0.100	0.014	0.060	0.043	**0.172	ROE
**-0.116	1	**-0.374	**0.127	-0.227**	-0.045	-0.052	.-014	**0.194-	Profit
1	**-0.116	**-0.542	**0.106	-0.111**	-0.027	-0.013	-0.058	**0.144	MVE

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة التطبيقية، 2024م

5-5 نتائج اختبارفرض البحث

يستهدف الباحثان في هذا الجزء اختبار فرض البحث، وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، وذلك على النحو التالي:

1/5/5-نتائج الاختبار الأساسي للفرض البحث

يستهدف فرض البحث اختبار تأثير التخصص الصناعي للمراجع على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وللتحقق مما إذا كان هناك أثر للتخصص الصناعي للمراجع على اكتشاف الغش في القوائم المالية تمَّ الاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد للمتغير المستقل الذي يشير إلى التخصص الصناعي للمراجع حال كان معامل هذا المتغير معنويًّا، فإن هذا يدل على وجود أثر للتخصص الصناعي للمراجع في اكتشاف الغش، وبما أن التخصص الصناعي للمراجع يتم قياسه من خلال ثلاثة مداخل (عدد العملاء ويرمز له بالرمز Client- وحجم الإيرادات Revenue- حجم الأصول Asset)، فقد أشارت النتائج في الجدول (4) إلى صلاحية نموذج الانحدار للتنبؤ بمتغير اكتشاف الغش من خلال متغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاسة بدلالة عدد العملاء)، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية؛ نظرًا لمعنوية قيم (F) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 3.100، وقيمة P.-Value تساوي 0.018؛ مما يدل على أنَّ نموذج الانحدار معنوي.

وللتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation، قام الباحثان باستخدام اختبار Durbin Watson، حيث تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين صفر و(4). وتظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي كلما اقتربت قيمة الإحصائية من الصفر أو (4). أما إذا كانت القيمة تساوي أو تقترب من (2)، فيعني ذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Field, 2018). ويشير الجدول رقم (3-13) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي؛ حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin Watson 1.592.

وللتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي بين المتغيرات المستقلة والرقابية Multicollinearity، قام الباحثان بإيجاد معامل تضخم التباين Variance inflation factor (VIF). وتظهر مشكلة الارتباط الذاتي الخطي إذا كان معامل تضخم التباين الخاص بأي متغير أكبر من 10 (Field, 2018). ويتضح من الجدول رقم (4) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي؛ نظرًا لأن أكبر قيمة لمعامل تضخم

التباين (VIF) كانت 1.832. وأخيرًا، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أنَّ معامل التحديد المعدل Adjusted R2 للنموذج بلغ 0.265، والذي يشير إلى أنَّ المتغير المستقل بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية تفسر 26.5 % من التغير في المتغير التابع.

جدول رقم (4): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد - التخصص الصناعي للمراجع المقاس بدلالة عدد العملاء

المتغير	معاملات الانحدار(B)	اختبار(t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	VIF
Constant	11.921	0.561	0.579	
Client	0.193-	1.625 -	0.115	1.521
SIZE	0.144-	0.131 -	0.896	1.832
Lev	10.844	1.670	0.106	1.566
ROE	3.345 -	2.216 -	0.035	1.689
Profit	2.041 -	0.585 -	0.563	1.431
MVE	1.077 -	1.347 -	0.188	1.226

قيمة معامل الارتباط R 0.625

قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R2 هي 0.265

قيمة F المحسوبة هي 3.100

القيمة الاحتمالية Sig هي 0.018

0.018= p-value

1.592 =Duran-Watson

Fraud= 11.921-.139Clinet-0.144 Size+10.844Lev-3.345ROE-2.041 Profit-1.077 MVE

حيث إن:

Size: حجم الشركة، Lev: الر افعة المالية،ROE: العائد على حقوق الملكية، Profit: الربحية، MVE: القيمة السوقية، بالإضافة إلى المتغير، Client: العميل.

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة التطبيقية، 2024م.

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (4) أنَّ معامل الانحدار لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاسة بدلالة عدد العملاء) كان -0.193، وقيمة اختبار (t) تبلغ -1.625، وقيمة P.Value تساوي 0.115، ويشير ذلك إلى وجود تأثير غير معنوي سلبي لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاسة بدلالة عدد العملاء) على وجود الغش في القوائم المالية ، وهذا يفسر أن المراجع المتخصص صناعيًّا (المقاسة بدلالة عدد العملاء) ليس لديه قدرة إضافية على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنة بالمراجعين غير المتخصصين صناعيًّا في بيئة الممارسة المهنية السعودية. وبالتالي، يتم رفض فرض البحث.

ولقد أشارت النتائج في الجدول (5) إلى صلاحية نموذج الانحدار للتنبؤ بمتغير اكتشاف الغش من خلال متغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاسة بدلالة حجم الإيرادات) بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية؛ نظرًا لمعنوية قيم (F) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 2.490، وقيمة P.-Value تساوي 0.046؛ مما يدل على أنَّ نموذج الانحدار معنوي.

وللتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation، قام الباحثان باستخدام اختبار Durbin Watson، ويشير الجدول رقم (5) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي؛ حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin Watson 1.365. وللتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي بين المتغيرات المستقلة والرقابية Multicollinearity، قام الباحثان بإيجاد معامل تضخم التباين Variance inflation factor (VIF). ويتضح من الجدول رقم (5) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي؛ نظرًا لأن أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) كانت 4.053. وأخيرًا، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أنَّ معامل التحديد المعدل Adjusted R2 للنموذج بلغ 0.203، والذي يشير إلى أنَّ المتغير المستقل بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية تفسر 20.3 % من التغير في المتغير التابع.

جدول رقم (5): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد - التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الإيرادات)

المتغير	معاملات الانحدار(B)	اختبار(t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	VIF
Constant	34.773	1.128	0.268	
Revenue	3.290 -	2.090 -	0.045	3.535
SIZE	1.527 -	0.993 -	0.329	4.053

المتغير	معاملات الانحدار (B)	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	VIF
Lev	10.874	1.563	0.129	1.583
ROE	52.739	0.456	0.652	1.689
Profit	1.714 -	0.470 -	0.642	1.448
MVE	0.645 -	0.781 -	0.441	1.183
قيمة معامل الارتباط R 0.583				
قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R2 هي 0.203				
قيمة F المحسوبة هي 2.490				
القيمة الاحتمالية Sig هي 0.046				
0.046= p-value				
1.365 =Durbin-Watson				
Fraud=34.773+52.739Revenue-1.527Size+10.874Lev-3.290ROE-1.714 Profit-645 MVE				
حيث:				
Size: حجم الشركة، Lev: الر افعة المالية،ROE: العائد على حقوق الملكية، Profit: الربحية، MVE: القيمة السوقية، بالإضافة إلى المتغير، Revenue: الإيرادات.				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة التطبيقية، 2024م

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (5) أنَّ معامل الانحدار لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاسة بدلالة حجم الإيرادات) كان -3.290، وقيمة اختبار (t) تبلغ -2.090، وقيمة P.Value تساوي 0.045، ويشير ذلك إلى وجود تأثير معنوي سلبي لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاسة بدلالة حجم الإيرادات) على وجود الغش في القوائم المالية، وهذا يفسر أن المراجع المتخصص صناعيًا (المقاسة بدلالة حجم الإيرادات) لديه قدرة إضافية على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنة بالمراجعين غير المتخصصين صناعيًا في بيئة الممارسة المهنية السعودية. وبالتالي، يتم قبول فرض البحث.

ولقد أشارت النتائج في الجدول (6) إلى صلاحية نموذج الانحدار للتنبؤ بمتغير اكتشاف الغش من خلال متغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاسة بدلالة حجم الأصول)، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية؛ نظرًا لمعنوية قيم (F) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 2.510، وقيمة P.-Value تساوي 0.044؛ مما يدل على أنَّ نموذج الانحدار معنوي.

وللتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation، قام الباحثان باستخدام اختبار Durbin Watson، ويشير الجدول رقم (6) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي؛ حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin Watson 1.419. وللتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي بين المتغيرات المستقلة والرقابية Multicollinearity، قام الباحثان بإيجاد معامل تضخم التباين Variance inflation factor (VIF). ويتضح من الجدول رقم (6) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي؛ نظرًا لأن أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) كانت 2.808. وأخيرًا، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أنَّ معامل التحديد المعدل Adjusted R2 للنموذج بلغ 0.206، والذي يشير إلى أنَّ المتغير المستقل بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية تفسر 20.6 % من التغير في المتغير التابع.

جدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد - التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الأصول)

المتغير	معاملات الانحدار (B)	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	VIF
Constant	33.538	1.248	0.222	
Asset	1.833 -	2.391-	0.017	1.987
SIZE	1.457 -	1.102 -	0.280	2.808
Lev	11.781	1.750	0.091	1.587
ROE	3.163 -	2.011 -	0.054	1.722
Profit	1.584 -	0.438 -	0.664	1.416
MVE	0.759 -	0.945 -	0.353	1.132
قيمة معامل الارتباط R 0.585				
قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R2 هي 0.206				

قيمة F المحسوبة هي 2.510

القيمة الاحتمالية Sig هي 0.044

0.044= p-value

1.419 =Durbin-Watson

Fraud= 33.538+16.585ASset-1.457 Size+11.781Lev-3.163ROE-1.584 Profit-.759 MVE

حيث:

Size: حجم الشركة، Lev: الر افعة المالية،ROE: العائد على حقوق الملكية، Profit: الربحية، MVE: القيمة السوقية، بالإضافة إلى المتغير، Asset: الأصول.

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة التطبيقية، 2024م.

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (6) أنَّ معامل الانحدار لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاسة بدلالة حجم الأصول) كان -1.833، وقيمة اختبار (t) تبلغ -2.391، وقيمة P.Value تساوي 0.017، ويشير ذلك إلى وجود تأثير معنوي سلبي لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاسة بدلالة حجم الأصول) على وجود الغش في القوائم المالية، وهذا يفسر أن المراجع المتخصص صناعيًّا (المقاسة بدلالة حجم الأصول) لديه قدرة إضافية على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنة بالمراجعين غير المتخصصين صناعيًّا في بيئة الممارسة المهنية السعودية. وبالتالي، يتم قبول فرض البحث.

وجاءت نتائج هذا الفرض متفقة مع دراسة سلطان (2022) في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص القطاعي للمراجع وكشف الغش وتحسين جودة المراجعة، ودراسة بوقفة (2022) التي بيَّنت أهمية التخصص المهني للمراجع ودوره الجوهري في اكتشاف الغش، وكذلك مع دراسة عزيز وكاظم (2019) في وجود علاقة معنوية ببين زيادة الاعتماد على الأشخاص المهنيين المتخصصين في مجال المراجعة وزيادة موثوقية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات، وكذلك اتفقت مع دراسة محمود (2019) التي أظهرت أن إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع تسهم في كشف الغش والتلاعب وممارسات إدارة الأرباح، كما أنها تسهم في تحسين تخطيط عملية المراجعة وتقدير مخاطر المراجعة وتخفيضها.

2/5/5-نتائج اختبار الحساسية لفرض البحث

يستهدف هذا الجزء إعادة اختبار فرض البحث من خلال قياس المتغير التابع اكتشاف الغش عن طريق متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت قيمة Z في نموذج Altman أقل من 1,81 ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك. ولقد استخدم الباحثان في هذا التحليل استخدام تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي، وكانت النتائج على النحو التالي:

لقد أشارت النتائج في الجدول (7) إلى صلاحية نموذج الانحدار للتنبؤ بمتغير اكتشاف الغش من خلال متغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة عدد العملاء)، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية؛ حيث كانت قيمة (Chi-square) المحسوبة 624.115، وقيمة P.-Value تساوي 0.000 (أقل من 5%)، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 للنموذج 0.684، مما يشير إلى أن متغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة عدد العملاء) والمتغيرات الرقابية يفسران 68.4% من متغير اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

جدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي - التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة عدد العملاء)

المتغير	معاملات الانحدار (B)	اختبار (Wald)	القيمة الاحتمالية (Sig)
Client	0.006	2.563	0.011
SIZE	0.180 -	5.936 -	0.015
Lev	10.222 -	143.589 -	0.000
ROE	8.913	64.723	0.000
Profit	0.539	2.444	0.118
MVE	1.254	116.125	0.000
Constant	7.054	18.366	0.000
قيمة معامل الارتباط R 0.827			
قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R2 هي 0.684			

قيمة مربع كاي المحسوبة هي 624.115

القيمة الاحتمالية Sig هي 0.000

0.000= p-value

Fraud= 7.054-006Client-0.180 Size-10.222Lev+8.913ROE+0.539 Profit+1.254 MVE

حيث:

Size: حجم الشركة، Lev: الر افعة المالية،ROE: العائد على حقوق الملكية، Profit: الربحية، MVE: القيمة السوقية، بالإضافة إلى المتغير، Client: العميل.

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة التطبيقية، 2024م.

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (7) أنَّ معامل الانحدار لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة عدد العملاء) كان 0.006، وقيمة اختبار (WALD) تبلغ 2.563، وقيمة P.Value تساوي 0.011، ويشير ذلك إلى وجود تأثير معنوي وإيجابي لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة عدد العملاء) على اكتشاف الغش في القوائم المالية، وهذا يفسر أن المراجع المتخصص صناعيًا (المقاسة بدلالة عدد العملاء) لديه قدرة إضافية على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنة مع المراجعين غير المتخصصين صناعيًا (المقاسة بدلالة عدد العملاء) في بيئة الممارسة المهنية السعودية. وبالتالي، يتم قبول فرض البحث.

ولقد أشارت النتائج في الجدول (8) إلى صلاحية نموذج الانحدار للتنبؤ بمتغير اكتشاف الغش من خلال متغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الإيرادات) بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية؛ حيث كانت قيمة (Chi-square) المحسوبة 568.759، وقيمة P.-Value تساوي 0.000 (أقل من 5%)، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 للنموذج 0.687، مما يشير إلى أن متغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الإيرادات) والمتغيرات الرقابية يفسران 68.7% من متغير اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

جدول رقم (8): نتائج تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي - التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الإيرادات)

المتغير	معاملات الانحدار (B)	اختبار (Wald)	القيمة الاحتمالية (Sig)
Revenue	8.156	5.389	0.020
SIZE	0.275 -	11.468-	0.001
Lev	10.527 -	146.937-	0.000
ROE	8.913	64.240	0.000
Profit	0.465	1.800	0.180
MVE	1.263	114.775	0.000
Constant	8.993	24.577	0.000

قيمة معامل الارتباط R 0.827

قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R2 هي 0.687

قيمة مربع كاي المحسوبة هي 568.759

القيمة الاحتمالية Sig هي 0.000

0.000 = p-value

Fraud= 8.993+8.156 Revenue-0.275 Size-.527Lev+8.913ROE+0.465Profit+1.263 MVE

حيث:

Size: حجم الشركة، Lev: الر افعة المالية،ROE: العائد على حقوق الملكية، Profit: الربحية، MVE: القيمة السوقية، بالإضافة إلى المتغير، Revenue: الإيرادات.

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة التطبيقية، 2024م

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (8) أنَّ معامل الانحدار لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الإيرادات)كان 8.156، وقيمة اختبار (WALD) تبلغ 5.389، وقيمة P.Value تساوي 0.020، ويشير ذلك إلى وجود تأثير معنوي وإيجابي لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الإيرادات) على اكتشاف الغش في القوائم المالية، وهذا يفسر أن المراجع المتخصص صناعيًا

(المقاسة بدلالة حجم الإيرادات) لديه قدرة إضافية على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنة مع المراجعين غير المتخصصين صناعيًا (المقاسة بدلالة حجم الإيرادات) في بيئة الممارسة المهنية السعودية. وبالتالي، يتم قبول فرض لبحث.

ولقد أشارت النتائج في الجدول (9) إلى صلاحية نموذج الانحدار للتنبؤ بمتغير اكتشاف الغش من خلال متغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الأصول)، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية؛ حيث كانت قيمة (Chi-square) المحسوبة 627.501، وقيمة P.-Value تساوي 0.000 (أقل من 5%)، كما بلغ معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 للنموذج 0.698، مما يشير إلى أن متغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الأصول) والمتغيرات الرقابية يفسران 69.8% من متغير اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

جدول رقم (9): نتائج تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي - التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الأصول)

المتغير	معاملات الانحدار (B)	اختبار (Wald)	القيمة الاحتمالية (Sig)
Asset	12.579	14.868	0.002
SIZE	0.321 -	16.317 -	0.001
Lev	10.697 -	146.758 -	0.000
ROE	9.145	66.415	0.000
Profit	0.543	2.361	0.124
MVE	1.262	113.321	0.000
Constant	9.919	30.899	0.000

قيمة معامل الارتباط R 0.835

قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 هي 0.698

قيمة مربع كاي المحسوبة هي 627.501

القيمة الاحتمالية Sig هي 0.000

0.000 = p-value

Fraud= 9.919+12.579Asset-0.321 Size-10.697Lev+9.145ROE+0.543 Profit+1.262 MVE

حيث:

Size: حجم الشركة، Lev: الرافعة المالية، ROE: العائد على حقوق الملكية، Profit: الربحية، MVE: القيمة السوقية، بالإضافة إلى المتغير، Asset: الأصول.

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة التطبيقية، 2024م

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (3-18) أنَّ معامل الانحدار لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الأصول)كان 12.579، وقيمة اختبار (WALD) تبلغ 14.868، وقيمة P.Value تساوي 0.022، ويشير ذلك إلى وجود تأثير معنوي وإيجابي لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الأصول) على اكتشاف الغش في القوائم المالية، وهذا يفسر أن المراجع المتخصص صناعيًا (المقاسة بدلالة حجم الأصول) لديه قدرة إضافية على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنة مع المراجعين غير المتخصصين صناعيًا (المقاسة بدلالة حجم الأصول) في بيئة الممارسة المهنية السعودية. وبالتالي، يتم قبول فرض البحث.

الجدول (10): ملخص نتائج فرض البحث

الفرض الثاني: يؤثر التخصص الصناعي للمراجع معنويًا على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية، والذي يتفرع إلى الفروع التالية:		
التخصص الصناعي للمراجع المقاس بدلالة الحصة السوقية وفقًا لعدد العملاء	علاقة إيجابية وغير معنوية ورفض الفرض	علاقة إيجابية ومعنوية وقبول الفرض
التخصص الصناعي للمراجع المقاس بدلالة الحصة السوقية وفقًا لإجمالي الإيرادات	علاقة إيجابية ومعنوية وقبول الفرض	علاقة إيجابية ومعنوية وقبول الفرض
التخصص الصناعي للمراجع المقاس بدلالة الحصة السوقية وفقًا لحجم الأصول	علاقة إيجابية ومعنوية وقبول الفرض	علاقة إيجابية ومعنوية وقبول الفرض
الفرض	قبول الفرض	قبول الفرض

6- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة مستقبلًا

استهدفت هذه الدراسة دراسة واختبار تأثير التخصص الصناعي للمراجع على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية عن الفترة من 2018م حتى 2023م.

ولقد خلصت الدراسة في الجزء النظري إلى أن القوائم المالية تُعتَبر من الوثائق الأساسية التي تعكس الوضع المالي للشركات، وبالتالي فإن دقتها وموثوقيتها تلعبان دورًا حيويًّا في اتخاذ القرارات الاستثمارية. ومع ذلك، فإن الغش في القوائم المالية يمثل تحديًا كبيرًا للمستثمرين والمراجعين على حد سواء. من هنا، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على التخصص الصناعي للمراجع على فعالية اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق السعودية. وانتهت الدراسة في شقها النظري إلى تعريف الغش باعتباره أيّ عمل مقصود سواء من الأفراد و/أو المنظمات وينتج عن هذا العمل تقديم بيانات مضللة و/أو تحريف في القوائم المالية و/أو أي عمليات ينطوي عليها سرقة أو اختلاس أو أي ممارسات خالف الأنظمة، والقوانين، والسياسات، والإجراءات.

وخلصت الدراسة في الجزء التطبيقي إلى وجود تأثير غير معنوي سلبي لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة عدد العملاء) على وجود الغش في القوائم المالية، وهذا يفسر أن المراجع المتخصص صناعيًّا (المقاس بدلالة عدد العملاء) ليس لديه قدرة إضافية على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنة بالمراجعين غير المتخصصين صناعيًّا في بيئة الممارسة المهنية السعودية. بينما أظهر تحليل الحساسية وجود تأثير معنوي وإيجابي لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة عدد العملاء) على اكتشاف الغش في القوائم المالية، وهذا يفسر أن المراجع المتخصص صناعيًّا (المقاس بدلالة عدد العملاء) لديه قدرة إضافية على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنة مع المراجعين غير المتخصصين صناعيًّا (المقاس بدلالة عدد العملاء) في بيئة الممارسة المهنية السعودية. وبالتالي، يتم قبول الفرض الأول للبحث.

كما أيَّد كل من التحليل الأساسي وتحليل الحساسية وجود تأثير معنوي سلبي لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الإيرادات) على وجود الغش في القوائم المالية، وهذا يفسر أن المراجع المتخصص صناعيًّا (المقاس بدلالة حجم الإيرادات) لديه قدرة إضافية على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنةً بالمراجعين غير المتخصصين صناعيًّا في بيئة الممارسة المهنية السعودية.

أيَّد أيضًا كل من التحليل الأساسي وتحليل الحساسية وجود تأثير معنوي سلبي لمتغير التخصص الصناعي للمراجع (المقاس بدلالة حجم الأصول) على وجود الغش في القوائم المالية، وهذا يفسر أن المراجع المتخصص صناعيًّا (المقاس بدلالة حجم الأصول) لديه قدرة إضافية على اكتشاف الغش في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية مقارنة بالمراجعين غير المتخصصين صناعيًّا في بيئة الممارسة المهنية السعودية.

وفي ضوء أهداف البحث ومشكلته وحدوده، وما انتهى إليه من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

أولاً: بالنسبة للشركات ولجان المراجعة: يجب على لجان المراجعة والشركات عند اختيار المراجع أن يأخذوا بعين الاعتبار نوع مكتب المراجعة؛ من حيث نوع المكتب الأجنبي الذي ينتسب إليه، وكذلك التخصص الصناعي للمراجع؛ لضمان كفاءة وجودة عملية المراجعة.

ثانيًا: بالنسبة لمكاتب المراجعة: ضرورة أن تأخذ بعين الاعتبار مخططات الغش في القوائم المالية عند تخطيط إجراءات المراجعة، وعند التحقق من بنود القوائم المالية، بما ينعكس على جودة الخدمات المهنية التي تقدمها، وبالتالي ثقة المجتمع في دورها على تحقيق كفاءة سوق رأس المال.

ثالثًا: بالنسبة للمشرعين والجهات التنظيمية: ضرورة مراجعة إجراءات انتساب مكاتب المراجعة السعودية للمكاتب الأجنبية، وتنظيمها بشكل يناسب سوق خدمات المراجعة السعودي. وضرورة توجيه وإرشادهم المراجعين نحو إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع، وضرورة اتخاذ إجراءات جادة نحو دعم استقلال المراجع بما ينعكس في كفاءته المهنية في اكتشاف الغش في القوائم المالية.

واستنادًا إلى ما توصل إليه البحث بشقيه النظري والتطبيقي، يعتقد الباحثان بأهمية البحث مستقبلًا في بعض المجالات ذات الصلة، والتي من أهمها ما يلي:

- دراسة واختبار محددات اختيار المراجع في بيئة الممارسة المهنية السعودية.
- دراسة واختبار أثر المنافسة في سوق المراجعة على اكتشاف الغش في القوائم المالية.
- أثر تطورات التكنولوجيا والأمن السيبراني في قدرة المراجع على اكتشاف الغش في القوائم المالية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أبو ظهير، محمد؛ بيوض، نجيب. (2020). أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المختصين بمراجعة المصارف المدرجة في سوق المال الليبي. مجلة البحوث الأكاديمية، (15)، 329-359.
- بابكر، بشير. (2018). دور التخصص الصناعي للمراجع لدعم الميزة التنافسية. مجلة جامعة عين شمس، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، 22(1)، 742-764.
- بوفرح، أمينة. (2020). مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الخطأ وعمليات الغش في ظل معايير المراجعة الدولية. مجلة المالية وحوكمة الشركات، 4(2)، 1-16.
- بوقفة، علاء. (2022). التخصص النوعي للمراجع الخارجي وأثره في التقليل من مخاطر المراجعة والارتقاء بجودة الأداء المهني. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 9(1)، 103-120.
- حسن، أحمد. (2022). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في اكتشاف التلاعب والغش بالتقارير الإملائية بالبنوك المصرية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية. المجلة العلمية للبحوث التجارية، (2)، 408-468.
- الحلو، شيرين. (2012). المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية. [دراسة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية.
- الخشن، عماد. (2010). دراسة أثر الخدمات بخلاف مهام المراجعة والتخصص الصناعي للمراجع الخارجي على ممارسات إدارة الربحية [رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- خطاب، جمال. (2013). العلاقة التشابكية بين التخصص النوعي للمراجعين وإدارة الأرباح وانعكاسات ذلك على الأداء السوقي لمنشآت الأعمال. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 17(4)، 293-361.
- دبور، خالد. (2013). دور استراتيجية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح [دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة]. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة.
- الديسطي، محمد؛ مصطفى، عطية؛ الأمير، أحمد. (2011). العلاقة بين التخصص والجودة في مجال المراجعة: دراسة تطبيقية على قرار المراجع بشأن استمرار شركات المساهمة المصرية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، (2)، ٣٠٩ – ٣٣٣.
- ريشة، شيرين. (2011). أثر التخصص القطاعي لمراقب الحسابات على كفاءته في تقييم خطر المراجعة وكشف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية (دراسة ميدانية) [رسالة ماجستير]. مجلة البحوث الإدارية بأكاديمية السادات. (يناير 2011).
- سالم، أحمد. (2019). مسببات الغش في التقارير المالية بين ثقة الطرف الثالث في مخرجات مهنة المراجعة وحتمية تطوير المهنة: حالة شركة موبايلي. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 3(3)، 1-36.
- سلطان، طه؛ الناغي، محمود؛ البسطويسي، مروة. (2022). أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الكشف عن الغش وتحسين جودة المراجعة، دراسة ميدانية بالجهاز المركزي للمحاسبات. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 15(1)، 1-63.
- شلا، محمد؛ فخر، نواف. (2015). أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة (دراسة ميدانية) [دراسة ماجستير في مراجعه الحسابات غير منشورة]. كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- العبادي، هنادي. (2008). مدخل مقترح لقياس العلاقة بين إستراتيجية التخصص الصناعي للمراجع والعوامل المؤثرة على إدارة عملية المراجعة: دراسة ميدانية [دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
- عبد السلام، علي. (2016). دور المراجعين في الكشف والحد من الفساد المالي والإداري. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 20(3)، 973-996.
- عثمان، محمد؛ عبد الجليل، خالد؛ سمرة، ياسر. (2016). مدخل مقترح لاستخدام أساليب تنقيب البيانات في زيادة كفاءة المراجع الخارجي في اكتشاف غش الإدارة في القوائم المالية: دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، كلية التجارة، 36(3)، 405-442.
- عراب، سارة؛ زيدان، محمد. (2018). مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (9)، 480-501.
- عريان، عزة. (2015). دور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تخفيض مخاطر المراجعة دراسة نظرية اختيارية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (2)،67-73.
- عزيز محمد عزيز وكاظم، عقيل جابر. (2019). دور التخصص المهني للتدقيق في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات العراقية دراسة استطلاعية في عينة من المصارف وشركات الاستثمار العراقية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، 9(1).

- علي، عبد الوهاب. (2011). مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- غوالي، محمد. (2013). دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية. مجلة الباحث. جامعة ورقلة، 12(12)، 129-138.
- فخر، نواف. (2015). أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة. [دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة]. كلية الاقتصاد جامعة دمشق.
- الفيومي، مني. (2013). قياس أثر العوامل المؤثرة على جودة أداء مراقب الحسابات: دراسة ميدانية [دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- لطفي، أمين. (2014). تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد، عمر. (2018). أثر خصائص مكتب المراجعة في مستوى التخصص المهني للمراجع الخارجي للحكم على استمرارية المنشأة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة السودانية. المجلة العربية للإدارة، 38(3)، 215-231.
- المعتاز، إحسان. (2010). الغش في القوائم المالية بالشركات المساهمة بالسعودية من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، (1)، 4-42.
- منصور، شيماء. (2015). دور التخصص المهني للمراجع في تخفيض عدم تماثل المعلومات: بالتطبيق على قطاع العقارات بسوق الأوراق المالية المصرية [دراسة ماجستير في المحاسبة غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- مؤمني، منذر؛ بدور، جمال. (2008). مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 240 والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه. مجلة دراسات العلوم الادارية، 35(1)، 39-60.
- نذير، شبرو؛ بلقاسم، بن خليفة. (2021). أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم240 الخاص بمسؤوليات المراجع في الكشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية. مجلة التنمية الاقتصادية، 6(1)، 93-106.
- النوايسة، محمد؛ العقدة، صالح. (2007). العوامل المساعدة في اكتشاف الأخطاء والغش: بحث تطبيقي من وجهة نظر مدققي الحسابات بديوان المحاسبة. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، 10(2)، 259-282.
- نورالدين، بسنت. (2019). أثر تطوير التخصص الصناعي على حوكمة مهنة المراجعة. مجلة البحوث المالية والتجارية، (2)، 44-73.
- هلال، عبد الله. (2008). تأثير التخصص الصناعي لمكتب المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح. المجلة العلمية (التجارة والتمويل)، جامعة طنطا، كلية التجارة، 3(3)، 83-150.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Akkeren, J.V. (2018). Triangle: Cressey's Triangle and Alternative Theories Springer. International Publishing AG, part of Springer Nature, p1.
- Aobdia, D., Lin, C. J., & Petacchi, R. (2015). Capital market consequences of audit partner quality. The Accounting Review, 90(6), 2143-2176.
- Bergen, Daphne van. (2013). Auditor Industry Specialization and Audit Quality. Master Thesis Department Accountancy Tilburg School of Economics and Management Tilburg University.
- Cano-Rodríguez, M., Sánchez, S., & Arenas-Torres, P. (2016). The influence of auditor's opinion and auditor's reputation on the cost of debt: evidence from private Spanish firms. Journal of Finance and Accounting, 45(1), 32-62.
- Garcia, Blandon and Argiles-Bosch, M. (2017). Audit partner industry specialization and audit quality: Evidence from Spain. International Journal of Auditing, 22(1), 98-108.
- Gaver, Ginevier, J. and ake, Steven. (2019). Audit Quality and Specialist Tenure. The Accounting Review journal, 94(3), 113-147.
- Havasi, R, and Darabi, R. (2016). The Effect of Auditor's Industry Specialization on the Quality of Financial Reporting of the Listed Companies in Tehran Stock Exchange. Asian Social Science, 12(8), 92-103.
- Hijazi, W., & Mahboub, R. M. (2019). Auditor's perceptions towards the effectiveness of the international standard on auditing 240 Red Flags: evidence from Lebanon. International Journal of Economics and Business Administration, 2(1), 162-173.
- Karamim, Gholamreza and Tahere Karimiyan. (2018). Auditor Tenure, Auditor Industry Expertise, and Audit Report Lag: Evidences of Iran. Inter Disciplinary journal of management studies, 10(3). 641-666.

- Mazza, T. Azali, and Reichelt. K. (2018). Industry Specializations in Italy. Interviewers with Big Four Partner, available: www.ssrn.com .
- Mukhlasin, M. and Catholic, A, J. (2018). Auditor Tenure and Auditor Industry Specialization as a Signal to Detect ulent Financial Reporting. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 22(5), 1-10.
- Norazida, Mohameda and Moorison, Schachelor. (2014). Financial statement risk mechanisms and strategies: the case studies of Malaysian commercial companies. Procedia-Social and Behavioral Sciences (145), 322. Available online at www.sciencedirect.com.
- Omidfar, Mahadi and Moradi, Mahadi. (2015). The Effects of Industry Specialization on Auditor's Opinion in Iran. Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(1), 399-408.
- Pham, Tureen and Dao, Mai. (2014). Audit tenure, auditor specialization and audit report lag. The current issue and full text archive of this journal is available at: www.emeraldinsight.com/0268-6902.htm.
- Wolfe, D., & Hermanson, D. R. (2004). The Diamond: Considering Four Elements of The CPA. Journal, 74, 38-42.